

الشهرين القادمين حتى موعد انتخاب الرئيس الجديد للجمهورية ، الذي سيشارك السلطة بموجب دستور البرتغال الجديد ذو الطابع اليساري ، مع البريطاني والمجلس التأسيسي العسكري ، ويصعب التكهن هنا فيما يمكن ان تشهده البرتغال من تطورات عندما تجد الحكومة الجديدة ( المنبثقة عن نتائج هذه الانتخابات ) نفسها مجبرة على العمل ومعالجة مشاكل البلاد ، الاقتصادية والاجتماعية الحادة ، بالاتجاهات ، ونحو الاهداف التي حددتها الدستور الجديد والتي تتعارض ونطجها الليبرالي اليميني . وان كان يمكن التأكيد من امر واحد ، هو ان المصراع الاجتماعي سيأخذ شكلا اكثر حدة ، خاصة اذا ما نشط تحرك القوى اليمينية المدعومة بقوة ، سياسيا وماديا ، من الديمقراطيات البورجوازية الغربية ، ومن الولايات المتحدة لكسب المزيد من الواقع .

فمنذ ذلك التاريخ ، بل ومنذ احتفاظ العسكريين اليساريين في شهر تشرين الثاني ، ١٩٧٥ ، وحملة التطهير تجري على قدم وساق ضد العناصر اليسارية في داخل القوات المسلحة ، وفي كافة مرافق الدولة وفي وسائل الاعلام وحتى المعاهد التربوية . بل ان الامر وصل الى درجة فتح ابواب السجن بهدوء لاخراج رجالات المعهد الديكتاتوري البائد ، خاصة علماً جهاز البوليس السوري (بيرة) في نظام حكم الديكتاتور السابق كاتيانو . وهذا الامر بحد ذاته يشكل مؤشراً سياسياً صارخاً على التحول الملحوظ الهادئ للحكم نحو موقع اليمين . وقد كان أركان وعلماء النظام الفاشي ، موضوعمحاكمات كانت سترى ، يمثلون فيها في قفص الاتهام ، فأصبحوا اليوم طليقين احراراً وقدارين على لعب دور هام في مساعدة اليمين للاستيلاء على السلطة .

وقد عكست نتائج الانتخابات البريطانية هذا التحول نحو اليمين . ومع ذلك فان توازن القوى السياسية في البلاد من الدقة بحيث انه يصعب على اية حكومة ائتلاف تستبعد الشيوعيين ، ان تضمن استقرارها وقدرتها على ان تحكم . وهذه الحقيقة التي لا يكف الفارو كونينال ، زعيم الحزب الشيوعي عن اللفت اليها ، يعترف بها خصومه اليمينيون . فالحزب الاشتراكي الذي كان يراهن على تحقيق اغلبية مطلقة تمكنه من تشكيل حكومة دون الحاجة الى الائتلاف مع احزاب اخرى ، فشل في تحقيق النسبة المطلوبة . وقد كشف مدى عداء للشيوعيين عندما استبعد اي ائتلاف معهم . ولكن ادراكه بأنه لا يستطيع تشكيل ائتلاف مع الحزب الثاني على يمينه مع استبعاد الشيوعيين ، قد دفع زعيمه سوارينش الى اعلان رفضه الائتلاف مع الحزب الديمقراطي الشعبي ، وتصميمه على تشكيل حكومة اقلية ، مراهنا في ذلك على ان اسقاط مثل هذه الحكومة لا يكون ممكنا الا بتحالف الشيوعيين مع اليمين لتحقيق ذلك ... (!)

ولكن هل يمضي سواريتش فعلاً في هذا الموقف فتكون حكومة الأقلية حكومة قصيرة العمر تبدأ مسلسلاً من حكومات ائتلافية تقوم على ترتيبات مؤقتة وهشة بين الأحزاب ، أم انه سيجد مفرجاً لائقاً ليعود عن العهد الذي قطعه ؟ لقد أكد سواريتش حتى بعد ظهور نتائج الانتخابات بأنه مصر على موقفه ، فاما ان يشكل حكومة اقلية ، واذا لم يستطع ، فينتقل الى صف المعارضه ، لانه يرفض الاشتراك في حكومة ائتلافية ٠٠٠

السؤال في الواقع ليس هو المطروح حالياً ، فنتيجة الانتخابات هذه تفرض حكومة ضعيفة ، اقلية كانت ام ائتلافية ، بين الاشتراكيين والديمقراطيين الشعبيين ( وكلاهما غير صرامة عن عدائيه للشيوعيين باستبعاد امكانية ائتلافه مع الحزب

النسبة ذاتها التي حققها في انتخابات السنة الماضية، قد احرز تقدما ضئيلا بنسبة ٣ بالمائة تقريبا.

ان ١٤ حزبا سياسيا خاض الانتخابات الافريقية متنافسا على ٤٦٣ مقعد ، ولكن فقط ٤ احزاب رئيسية خاضت المعركة بوجود قوي . الحزب الشيوعي على اليسار ، و « الحزب الاشتراكي الليبرالي » ، و « الحزب الديمقراطي الشعبي » اليميني وحزب الوسط الديمقراطي البهيمي الرجعي الذي يعتبر مظلة للفاشيين . وبينما يدعو الحزب الشيوعي الى انتهاج خط المضي بسياسات التأميمات ، وتحجذب سيطرة العمال على المصانع ووضع مع نظام ضرائب يحيث يوضع العبء على القادر بن اكتر ، على اصحاب المداخليل الاعلى وتحقيق الاصلاح الزراعي ، فان الاحزاب الثلاث الاخري على اليمين تلتقي في معاييرها للمنبه الشيوعي . فالحزب الاشتراكي « الليبرالي يدعى الى زيادة الاستثمارات الخاصة ، والى ضمان الملكية الخاصة ، ووضع قانون جديد للإصلاح الزراعي ، ويرفضن المزيد من التأميمات . « اما الحزب الديمقراطي الشعبي » على يمينه ، فانه أعلن تحبيذه للاقتصاد المختلط ، ومعارضته لبعض التأميمات ، ومعارضته للمزيد منها . ويقول زعيمه ، ساكارينيرو : اتنا حزب ديمقراطي اجتماعي قريب الى برامج الاحزاب الديمقراطية الاجتماعية في السويد والمانيا الغربية . وقد كان متوقعا ان يضاعف حزب الوسط الديمقراطي اليميني المتطرف نسبة ما حققه في العام الماضي . فقد اعتمد على المستوطنين البرتغاليين العائدين من المستعمرات الافريقية السابقة ، وهم مشهونون بعادائهم شديد لحركة القوات المسلحة التي ادت الى « فقدانهم » امتيازاتهم ومصالحهم في انفولا وموزامبيق ، ولم يجد اليمين ايّة صعوبة في استقطابهم جهله .

ان مما لا شك فيه هو ان الحكم البرتغالي قد اتجه بخطى واسعة نحو اليمين خاصة منذ الانتفاضة البيسارية في داخل القوات المسلحة في الفريف الماضي التي تمكّن اليمين العسكري من احباطها وقد كانت الضربة الرئيسية الثانية للقوى اليمينية ضد اليسار من بعد نجاح الضغوط اليمينية الابتزازية في الاطاحة برئيس الوزراء الماركسي الجنرال كوستا غونزالفيش في السنة الماضية بعد صراع هرير ساهم فيه موقف اليسار المتطرف بتفليليكة اليمين المتريص ، الذي لم يتخل للحظة منذ حركة القوات المسلحة الثورية في نيسان ، ١٩٧٤ ، عن سعيه للاستيلاء على السلطة واجهاض عملية التغيير التوري التي كانت صلبة

بحصوله على ١٥ بالمائة من الاصوات ، ولكن سجل بذلك تقدما عن السنة الماضية عندما لم يحصل سوى على ١٤.٥ بالمائة من الاصوات .

من هذه النتائج نلاحظ  
بأن الاتجاه العام هو نحو  
اليمين ، وبأن ما فقد  
«الحزب الاشتراكي»  
الليبرالي و «الحزب  
الديمقراطي الشعبي»  
اليميني خلال العام ، فقد  
لصالح الحزب اليميني  
الرجعي ، «حزب الوسط  
الديمقراطي» ، أيضاً ، إن  
الحزب الشيوعي الذي كان  
المراقبون الغربيون يتوقعون  
إن لا يستطيع حتى تحريرها



لم تكذب نتائج الانتخابات  
البريطانية في البرتغال التكهنات  
التي كانت سبقتها . لم يحصل  
أي حزب من الأحزاب المشتركة  
على الأغلبية المطلقة التي تمكّنه

لقد احتفظ الحزب الاشتراكي بالمرتبة الاولى محققها في انتخابات الجمعية التأسيسية في الماضية ، رغم انه سجل هبوطا بفارق ٣ بالمائة من الاصوات عما حققه آنذاك ، بحضوره على ٤٤ بالمائة من الاصوات . وتلاه في المرتبة الثانية الحزب الديمقراطي الشعبي اليمني الذي حصل على ١٦ بالمائة من عدد الاصوات ( مقابل ٨ بالمائة في السنة الماضية ) ثم حزب الوحدة الديمقراطي ، اليمني المحافظ الذي سجل تقدما ملحوظا بحضوره على ١٢ بالمائة من الاصوات ( مقابل ١٠ بالمائة في السنة الماضية ) وهل ثمة